الأمم المتحدة

A/73/340

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٦٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا**

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٧٢. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين (A/72/354)، ويغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ونسّق إعداد التقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويتضمن معلومات قدمتها منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ويشمل أيضاً معلومات مستمدة من مركز رصد النزوح.

* A/73/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة إلى الحصول على المعلومات المقدمة من الأمانة العامة.

18-13829 (A) 180918 180918

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – لا تزال أفريقيا[١] تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين والأشخاص عديمي الجنسية وغيرهم من المتضررين من النزاع والاضطهاد والعنف المعمم، والقارة منكوبةٌ بحالات طوارئ عديدة. وكانت الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق خاص، فقد أدت الاضطرابات المحلية إلى تشريد ٢,١٦ مليون شخص، مما أسفر عن ارتفاع العدد الإجمالي للمشردين داخلياً في البلد إلى ٤,٥ ملايين شخص ودفع عشرات الآلاف من الأشخاص الآخرين إلى عبور الحدود. واستمر تدهور النزاع في جنوب السودان، حيث أدى بحلول نهاية عام ٢٠١٧ إلى تشريد أكثر من ثلث مواطني البلد. ووقعت اشتباكات عنيفة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين جماعات مسلحة وتصاعدت التوترات القبلية تصاعداً حاداً، وامتد النزاع إلى أجزاء من البلد لم تكن قد تضررت منه في السابق. وبينما ابتُلي بعض البلدان بحالات طوارئ جديدة، ظلت أخرى تعاني من أزمات وحالات تشرد طال أمدها.

٢ – وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، ارتفع عدد الأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٢] في أفريقيا إلى ٢٤,٢ مليون شخص مقابل ١٩,٦ مليون شخص في عام ٢٠١٦. وشمل ذلك ٦,٣ ملايين لاجئ، وقد ارتفع عددهم من ٥,١ ملايين لاجئ، و ١٤,٥ مليون نازح، وقد ارتفع عددهم من ١١,١ مليون نازح. واستضافت المنطقة أيضاً ٥٠٩ ٠٠٠ ملتمس لجوء و ٧١٢ ٠٠٠ شخص عديم الجنسية[٣]. وجاء غالبية اللاجئين من جنوب السودان (٢,٤ مليون شخص)، والصومال (٩٨٦ ٤٠٠ شخص)، والسودان (٦٩٤ ٠٠٠ شخص)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٢٠ ٨٠٠ شخص)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٥٤٥ ٥٠٠ شخص)، وإريتريا (٤٨٦ ٢٠٠ شخص)، وبوروندي (٤٣٩ ٣٠٠ شخص). وكانت أوغندا البلد المضيف الأكبر في القارة، فوفرت الحماية والمساعدة لما عدده ١,٤ مليون لاجئ، أي بزيادة قدرها ٤٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وحل كل من السودان وإثيوبيا في المرتبتين الثانية والثالثة بين أكبر البلدان المضيفة، حيث بلغ عدد اللاجئين فيهما ٩٠٦ ٦٠٠ و ٨٨٩ ٤٠٠ لاجئ على التوالي.

٣ – واستفحلت حالات الطوارئ المعقدة هذه بسبب مجموعة من التحديات التي واجهتها الحماية، بما في ذلك الاتجار والتجنيد القسري. وبقي العنف الجنسي والجنساني الذي تواجهه النساء والفتيات أكثر من غيرهن، سائداً مما عرضهنّ لمخاطر ولأوجه ضعف تفاقمت بسبب النزوح. وفي الوقت نفسه، تسبب الجفاف وانعدام الأمن والنزاع وعدم القدرة على الوصول إلى كل من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في انعدام الأمن الغذائي لديهم، ودفع بعض المناطق إلى حد المجاعة، كما عرَّض قدرة المنظمات الدولية على التصدي لحالات الطوارئ وتقديم المساعدة لضغوط جمة.

٤ – واستمر تأثر المنطقة بالتحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومن غرب أفريقيا عبر ممر وسط البحر الأبيض باتجاه أوروبا، ومن منطقة البحيرات الكبرى باتجاه جنوب

(١) في هذا التقرير، تشير كلمة ”أفريقيا“ إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط.

(٢) ذكرت المفوضية أن الأشخاص المشمولين باختصاصها يشملون اللاجئين وملتمسي اللجوء والأشخاص النازحين الذين يحصلون على الحماية أو المساعدة من المفوضية، والعائدين، وعديمي الجنسية، وسائر الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين.

(٣) الإحصاءات غير متوفرة لجميع البلدان؛ ويقدَّر أن يكون العدد الفعلي أعلى.

أفريقيا. واستلزم الأمر بذل جهد كبير لتهيئة بيئة حماية مواتية للأشخاص المتنقلين، بسبل منها الدعوة إلى اعتماد إجراءات منصفة فيما يتعلق بدخول الأراضي التي يقصدونها وبمسألة اللجوء.

٥ - ورغم ازدياد عدد المشردين، جرى التوصل إلى حلول، بما في ذلك للاجئين الذين حصلوا على الدعم في عودتهم الطوعية إلى بوروندي ورواندا والسودان والصومال وكوت ديفوار ومالي. ولكن فرص الإدماج وإعادة التوطين على المستوى المحلي كانت محدودة.

٦ - وأدى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (قرار الجمعية العامة ١/٧١)، إلى جانب إطار التعامل الشامل الوارد فيه والعملية التي شُرع فيها لاحقا لإعداد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين، إلى توليد زخم جديد للتوصل إلى حلول لمسألة النزوح في أفريقيا وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان والمجتمعات المضيفة التي توفر الحماية والمساعدة للاجئين، لفترات تصل في بعض الحالات إلى عقود من الزمن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، طُبِّقَ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في ثمانية بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجيبوتي ورواندا وزامبيا والصومال وكينيا. وعملت إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والصومال وكينيا، مستفيدة من استجاباتها على المستوى الوطني، على تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في السياق الإقليمي من خلال إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئي الصومال وإعادة إدماج العائدين في الصومال، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الدول الأفريقية بنشاط في العملية المفضية إلى اقتراح اتفاق عالمي بشأن اللاجئين[٤] التزم مؤلفوه بمزيد من الإنصاف في تقاسم العبء والمسؤولية عن استضافة لاجئي العالم ودعمهم.

ثانيا - لمحات عامة عن المناطق دون الإقليمية

ألف - وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

٧ - في منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى، ارتفع عدد اللاجئين من ١,٣٥ مليون إلى ١,٤٤ مليون لاجئ، أما عدد الأشخاص النازحين فارتفع ارتفاعاً حاداً من ٣ ملايين إلى ٥,٤ ملايين شخص. وشكلت النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية المصادر الرئيسية لموجات النزوح الجديدة.

٨ - وتدهورت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة العنف الواسع النطاق والاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتناحرة، إضافة إلى ازدياد الأعمال الانتقامية التي تستهدف السكان المدنيين. وأدى ذلك إلى بلوغ النزوح ذروته منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٣. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨، تجاوز عدد الأشخاص النازحين ٠٠٠ ٦٠٨ شخص. واستضافت بلدان مجاورة نحو ٠٠٠ ٥٧٢ لاجئ، بما فيها الكاميرون (٠٠٠ ٢٦٠ لاجئ) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠٠٠ ١٧٦ لاجئ) وتشاد (٠٠٠ ٩٩ لاجئ) والكونغو (٧٠٠ ٣١ لاجئ). وإضافة إلى ذلك، واجه ما يقرب من نصف السكان حالة انعدام الأمن الغذائي، وكان نحو ٢,٥ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية.

(٤) وهي المناقشات المواضيعية وعملية التقييم التي جرت في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ والست مشاورات الرسمية المعقودة في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٩ - وتضررت جمهورية الكونغو الديمقراطية بشدة من جراء موجات جديدة من النزوح في الشرق، بما في ذلك في مقاطعتي تنجانيقا وكيفو الجنوبية، وأدى النزاع القبلي في منطقة كاساي إلى النزوح داخل البلد وعبر الحدود صوب أنغولا. وارتفع العدد الإجمالي للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ١٦ في المائة من ٠٠٠ ٥٣٧ إلى ٠٠٠ ٧٨١ لاجئ. وحصلت الأغلبية على الحماية في أوغندا (٨٠٠ ٢٨٨ لاجئ)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٥٠٠ ٨٤ لاجئ)، ورواندا (٤٠٠ ٨٢ لاجئ)، وبوروندي (٣٠٠ ٧١ لاجئ)، وزامبيا (٤٠٠ ٤١ لاجئ)، وأنغولا (٨٠٠ ٣٥ لاجئ). وواصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً استضافة نحو ٠٠٠ ٥٣٦ لاجئ، معظمهم من رواندا (٠٠٠ ٢١٨ لاجئ)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (٣٠٠ ١٧٦ لاجئ) وجنوب السودان (١٠٠ ٩٣ لاجئ).

١٠ - ودخلت أزمة اللاجئين في بوروندي عامها الرابع، واستمر وصول اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وإن كان بأعداد أقل مما كانت عليه في السنوات السابقة. وحتى أيار/مايو ٢٠١٨، عانى أكثر من٠٠٠ ١٧٨ شخص من النزوح وكان نحو ٠٠٠ ٣٩٥ لاجئ في المنطقة من بوروندي. وفي أعقاب اجتماع ثلاثي ضمّ مفوضية شؤون اللاجئين وحكومتي بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٨، اتفقت الجهات صاحبة المصلحة على العمل من أجل العودة الطوعية للاجئين من بوروندي متى سمحت الظروف بذلك.

باء - شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي

١١ - أسفر العنف المستمر في الصومال وجنوب السودان، بالإضافة إلى الجفاف وانعدام الأمن الغذائي وغير ذلك من العوامل، عن نزوح ٧,٢ ملايين شخص في المنطقة دون الإقليمية، وأدى إلى تجاوز عدد اللاجئين ٤,٣ ملايين لاجئ. وشكّل ذلك زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠١٦ عندما بلغ عدد النازحين ٥,٨ ملايين شخص وعدد اللاجئين ٣,٣ ملايين شخص.

١٢ - وبقي الصومال في صفوف البلدان التي تعاني من أطول حالات النزوح أمدا في العالم، فقد تجاوز عدد اللاجئين ٠٠٠ ٨٣٥ لاجئ تستضيفهم المنطقة دون الإقليمية واليمن. وكان هناك أيضاً نحو ٢,١ مليون شخص نازح، وهو ارتفاع بنحو ٠٠٠ ٥٧٠ شخص، بسبب الأخطار الطبيعية والقتال المستمر. وكان أكبر عدد من اللاجئين في اليمن (٠٠٠ ٢٥٦ لاجئ)، وكينيا (٠٠٠ ٢٥٥ لاجئ)، وإثيوبيا (٠٠٠ ٢٥٦ لاجئ)، وأوغندا (٠٠٠ ٣٧ لاجئ)، وجيبوتي (١٠٠ ١٢ لاجئ). وعاد نحو ٠٠٠ ٤١ شخص طوعاً في عام ٢٠١٧ وغالبيتهم من كينيا؛ وعاد العدد الأكبر منهم إلى كيسمايو ومقديشو.

١٣ - وعقب تجدد العنف الذي اندلع في جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١٦، استمر تدهور الحالة الإنسانية واستفحال حالة النزوح، ولم يدم وقف الأعمال العدائية الذي اتفق عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وقتاً طويلاً. وتفاقم الوضع نتيجة حالة عامة من الفوضى ونقص الأغذية، مما أدى إلى حركات نزوح سكانية كبيرة عبر الحدود. وارتفع عدد اللاجئين بمقدار مليون لاجئ، فتجاوز ٢,٥ مليون لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وقد استضافت أوغندا غالبية اللاجئين (مليون لاجئ) والسودان (١٠٠ ٧٦٨ لاجئ)، وإثيوبيا (٤٠٠ ٤٢١ لاجئ)، وكينيا (٥٠٠ ١١١ لاجئ)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠٠٠ ٨٩ لاجئ). ويبلغ عدد الأشخاص النازحين حالياً نحو ١,٩ مليون،

وقد وجد أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ من هؤلاء الأشخاص مأوى لهم في مواقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين. ولا تزال المخاطر المتعلقة بالحماية مرتفعة، وهي تشمل التجنيد القسري للأطفال على يد جماعات مسلحة والعنف الجنسي والعنف الجنساني.

١٤ - ويوجد حالياً في السودان ما يقرب من مليوني نازح، فقد نزح ١,٧٦ مليون شخص منهم بسبب النزاع في دارفور، ونزح العدد المتبقي بسبب النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وظل عدم إمكانية الوصول إلى النازحين تحديا قائما. وتُستَضاف غالبية اللاجئين في تشاد (٣٢٤ ٠٠٠ لاجئ)، وجنوب السودان (٢٦٢ ٠٠٠ لاجئ)، وإثيوبيا (٤٣ ٩٠٠ لاجئ).

جيم - الجنوب الأفريقي

١٥ - بحلول نهاية عام ٢٠١٧، استضافت منطقة الجنوب الأفريقي حوالي ٢٨٢ ٠٠٠ ملتمس لجوء و ١٩٧ ٧٠٠ لاجئ، معظمهم من إثيوبيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، و ١٥ ١٠٠ نازح. وفيما يتعلق بالشواغل المطروحة على صعيد الحماية والتطبيق الخاطئ لمفهوم بلد اللجوء الأول، أبلغ عن احتجاز ملتمسي اللجوء وإعادتهم القسرية في عدد من البلدان. وظلّت كراهية الأجانب أيضاً مشكلة قائمة.

١٦ - وواصلت الوكالات الإنسانية تلبية احتياجات اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في أنغولا وزامبيا. ففي زامبيا، حصلت الحكومة المحلية على دعم من وكالات تابعة للأمم المتحدة وشركاء في التنمية لصياغة استراتيجية وخطة لتنمية المقاطعات يسترشد بهما في وضع خطة التنمية الوطنية. وفي موزامبيق، تعمل مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على تنفيذ مشروع متعدد السنوات لكسب العيش في مخيم ماراتان للاجئين يرمي إلى تحسين الاعتماد على الذات وتعزيز الإدماج المحلي.

١٧ - وتواصل ملاوي وزامبيا أيضاً بذل جهود رامية إلى تمكين اللاجئين من العيش خارج المخيمات. ففي ملاوي، عقب صدور مرسوم رئاسي بشأن نقل مخيم دزاليكا للاجئين، بدأت المفوضية والحكومة إعداد نهج للمستوطنات في المنطقة الشمالية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أعلنت حكومة زامبيا عن قرار نقل من تبقى من اللاجئين لديها القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مستوطنة وإيوائهم بعد ذلك في مركز عبور مؤقت.

دال - غرب أفريقيا

١٨ - اتسمت الحالة في هذه المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في البلدان المحيطة بحوض بحيرة تشاد، بنزاعات مسلحة متعددة، وأعمال التطرف العنيف، وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن الفقر المتزايد، والنقص الحاد في الغذاء والمياه، والجفاف. وأدى ذلك إلى موجات نزوح سكانية كبيرة باتجاه شمال أفريقيا داخل الحدود وعبرها في مساحات واسعة من غرب أفريقيا.

١٩ - وبعد مرور خمس سنوات على الأزمة في نيجيريا، بقيت حالة النزوح خطيرة، مع استمرار الأعمال القتالية في الشمال. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغ عدد اللاجئين نحو ٢٨٦ ٩٠٠ في تشاد والكاميرون والنيجر، إضافة إلى أكثر من ١,٧ مليون شخص نازح في شمال شرق نيجيريا. وبقيت حرية تنقل النازحين وإمكانية قيامهم بأنشطة كسب الرزق محدودة بسبب التهديدات الأمنية والسيطرة

العسكرية. وأسفرت الاشتباكات التي وقعت بين الرعاة والمزارعين في ولاية بونو عن نزوح ٠٠٠ ١٣٠ فرد من الأفراد الذين التمسوا اللجوء في مخيمات تديرها الحكومة. ورغم ذلك، عاد نحو ٠٠٠ ٢٨٣ من اللاجئين النيجيريين من تشاد والكاميرون والنيجر في السنوات الأخيرة. وأعربت المفوضية عن قلقها من عدم ضمان العودة الطوعية والمستدامة للأشخاص القادمين من الكاميرون. وأثرت هذه الحالة في النيجر أيضاً، لا سيما في منطقة ديفا، مما أسفر عن حصول أزمة في مجالي الأمن والحماية ألحقت ضرراً بأكثر من ٠٠٠ ٢٥٢ شخص، بمن فيهم لاجئون نيجيريون. وفي الكاميرون ازدادت حركات نزوح السكان في منطقة الشمال الأقصى بسبب أنشطة المتمردين عبر الحدود، وشكل الحفاظ على حيز اللجوء واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية مصدر قلق خاص. ففي النصف الثاني من عام ٢٠١٧، بدأت نيجيريا تتلقى أعداداً كبيرة من الكاميرونيين الناطقين بالإنكليزية، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المعقدة بالفعل في البلد.

٢٠ - وفي مالي، أدت الحالة المتقلبة في الجزأين الشمالي والأوسط من البلد، وانعدام الأمن في المناطق الحدودية، إلى استمرار النزوح. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان عدد النازحين في مالي يبلغ نحو ٨٠٠ ٥١ شخص، وعدد اللاجئين يتجاوز ٠٠٠ ١٣٠ لاجئ في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وانضم إلى صفوف النازحين نحو ٥٠٠ ١٩ شخص، ونزح ٦٠٠ ٤ للمرة الثانية أو الثالثة، ووصل ٢٠٠ ١ لاجئ جديد من مالي إلى منطقة تيلابيري في النيجر. وعاد نحو ٦٠٠ ٥٨٩ شخص إلى بلدانهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بمن فيهم ٥٠٠ ٥٢٦ من النازحين و ١٠٠ ٦٣ من اللاجئين.

ثالثا - حماية اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية

ألف - حماية اللاجئين

٢١ - ظل التضامن ثابتا، مع استمرار العديد من البلدان في الإبقاء على الحدود مفتوحة، والترحيب بأعداد كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء. ومع ذلك، هددت حالات الإعادة القسرية حماية اللاجئين، وكانت حرية التنقل محدودة في بعض الأحيان. ولا يزال الإبقاء على الطابع المدني والإنساني للجوء يشكل تحديًا أيضًا.

٢٢ - وكانت قدرة نظم اللجوء الوطنية على استيعاب الوافدين الجدد محدودة. وفي بعض البلدان، يُمنع اللاجئون من إمكانية القيام بإجراءات طلب اللجوء أو يواجهون فترات انتظار طويلة من أجل تحديد وضعهم. وبالتعاون مع الحكومات المعنية، قدمت مفوضية شؤون اللاجئين الدعم في مجال تنمية القدرات والمساعدة التقنية والمشورة القانونية والسياساتية من أجل تعزيز نظم اللجوء ودعمها بهدف الإبقاء عليها ميسّرة ومنصفة بالنسبة لمن يلتمسون الحماية الدولية. وفي حين شرع العديد من البلدان في أفريقيا في إصدار وثائق سفر مقروءة آليا للاجئين، لا يتاح لكثير من اللاجئين في القارة إمكانية الحصول على وثائق السفر نهائيا.

٢٣ - ويؤدي التسجيل والتوثيق دورا هاما في تأمين الحماية وتوفير الحلول، بسبل منها ضمان الحصول على خدمات حيوية. ويجري حاليا استخدام نظام مفوضية شؤون اللاجئين لإدارة بطائق الهوية البيومترية في ٣٠ عملية في أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعمل النظام في بوتسوانا والسودان ونيجيريا.

٢٤ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية شؤون اللاجئين دعم الحكومات في توفير إمكانية تسجيل المواليد في مستوطنات اللاجئين في مختلف البلدان، بما في ذلك إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وزامبيا، وكينيا. وفي إثيوبيا وأوغندا، تم تعديل الأطر التشريعية والسياساتية للسماح بتسجيل مواليد اللاجئين، وهي خطوة حاسمة في ضمان الاعتراف القانوني بهم، والحد من مخاطر انعدام الجنسية وتيسير حصولهم على الخدمات الوطنية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

باء - حركات النزوح المختلطة والاتجار بالبشر والتهريب

٢٥ - تبقى الغالبية العظمى من طالبي اللجوء واللاجئين في البلدان المجاورة لبلدانهم. أما الذين يواصلون تنقلهم فإنهم يسافرون على نفس الطرق التي يستخدمها المهاجرون، ويبقون عمومًا في القارة. ومع ذلك، استمرت حركة انتقال اللاجئين والمهاجرين عبر الصحراء الكبرى نحو شمال أفريقيا، ولا سيما ليبيا، وإلى وسط البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا، مع وصول ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٤٥ شخص إلى شواطئ إسبانيا، وإيطاليا، وقبرص، واليونان في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٨. وجرت حركات نزوح أخرى من وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى إلى الجنوب الأفريقي، ومن منطقة القرن الأفريقي عبر البحر الأحمر، بما في ذلك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٠٠ وافد جديد في اليمن.

٢٦ - وظل المهاجرون واللاجئون المسافرون عبر طرق الهجرة في أفريقيا عرضةً للعنف والإيذاء والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بهم على أيدي المهرّبين والشبكات الإجرامية. واستنادا إلى ٠٠٠ ١١ مقابلة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف في عام ٢٠١٧، تقرر أن ٨ من أصل ١٠ من الأطفال والشباب الذين يسافرون عبر مسار وسط البحر الأبيض المتوسط يواجهون تحديات في مجال الحماية، من قبيل استغلالهم واحتجازهم ضدا على رغبتهم. وأنشأ الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فرقة عمل مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لمعالجة وضع المهاجرين في ليبيا. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة في العودة الطوعية للمهاجرين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

٢٧ - وبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في ليبيا قرابة ٠٠٠ ٥٥ شخص، بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص في عام ٢٠١٨، وتعرض معظمهم لخطر الاحتجاز والاعتقال التعسفي. ويجري احتجاز زهاء ٠٠٠ ٨ شخص، ويدخل ٥٠٠ ٤ شخص منهم ضمن الفئات التي من اختصاص المفوضية. وقد تدهورت الأوضاع في مراكز الاحتجاز نتيجة ازدياد الاكتظاظ وتردي مستويات المعيشة الأساسية، وضاعف من حدة ذلك نقص الفرص المتاحة لحل مشاكلهم. ووقعت أعمال شغب وإضرابات عن الطعام داخل مراكز الاحتجاز. ولقد أدى عدد من الحوادث الأمنية الخطيرة إلى تعرُّض موظفي الأمم المتحدة لأخطار مست سلامتهم البدنية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تم إجلاء ٨٥٨ ١ لاجئًا من ليبيا: حيث نقل ٥٣٦ ١ لاجئًا إلى النيجر، و ٣١٢ لاجئًا إلى إيطاليا، و ١٠ لاجئين إلى رومانيا. وقد أنقذ خفر السواحل الليبي ٩١٠ ١٢ لاجئين ومهاجرين (٨٦٠ ٨ رجلاً، و ٩٧٨ ١ امرأة، و ٢١٦ ١ طفلاً)، أو اعترضوهم في عرض البحر خلال ٩٣ عملية. وكانت الجنسيات الرئيسية لأولئك الذين تم إنزالهم من النيجيريين (٦٩٦ ١ شخصا)،

والإريتريين (١ ٤٠٩ أشخاص) والسودانيين (٩٨٣ شخصا). ومنذ بداية عام ٢٠١٨، تم انتشال ٩٧ جثة من المياه الليبية، وزهقت أرواح ٥٨٣ شخصا في عرض البحر.

٢٨ - ورداً على حبس آلاف الأشخاص في ظروف مترديةٍ وغير آمنة في مرافق احتجاز في ليبيا، أنشئت آلية للإجلاء العابر في النيجر في أواخر عام ٢٠١٧. وتوفر هذه الآلية إمكانية الحصول على الحماية وتوفير حلول لطالبي اللجوء واللاجئين المعرضين للخطر الذين تم إجلاؤهم من ليبيا. وبدعم من حكومة النيجر والمفوضية الأوروبية، نجحت الآلية بالفعل في إجلاء أكثر من ١ ٥٠٠ شخص، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

جيم - حماية النازحين

٢٩ - بالنظر إلى وجود ١٤,٥ مليون نازح في أفريقيا، لم يزل من الحيوي الترويج لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم من أجل زيادة التصديق عليها. وحتى الآن، وقعت الاتفاقية ٤٠ دولة من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ٥٤ دولة، وصدَّقت عليها ٢٧ دولة. وفي حين لم تعتمد أي دولة أفريقية رسمياً قانوناً أو سياسةً بناء على الاتفاقية منذ دخولها حيز النفاذ في عام ٢٠١٢، فقد صاغ عدد من البلدان تشريعات أو سياسات لما تعتمد بعدُ.

٣٠ - وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي إطارًا لدرء ظاهرة النزوح في القارة ومعالجتها وتسويتها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، بمناسبة مرور عشرين عاما على وضع المبادئ التوجيهية، أُعلن عن خطة عمل متعددة الجهات المعنية لمدة ثلاث سنوات من أجل الوقاية من حالات النزوح وتعزيز الحماية المقدمة للنازحين وتوفير الحلول لهم. وبفضل جهود من المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وُضعت خطةُ العمل بالتشاور مع الدول الأعضاء، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية والخبراء. وقد وضعت الأولويات المواضيعية لخطة العمل لكل من تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، ومالي، والنيجر.

٣١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، دعت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً إلى وضع استراتيجية حماية في النيجر من أجل التصدي لبعض التحديات هناك، وقدمت توصيات لدعم الأولويات المواضيعية لخطة العمل المتعددة الجهات المعنية.

دال - العنف الجنسي والجنساني: سبل المنع والتصدي

٣٢ - بينما تأكد أن حوادث العنف الجنسي والجنساني قد وقعت في العديد من حالات النزاع، تعتقد الوكالات أن هناك قصورا في الإبلاغ عن هذه الحوادث. ويُستخدم العنف الجنسي كأسلوب حرب، ولا تزال مساءلة الجناة محدودة. وفي جنوب السودان، أجرت المنظمة الدولية للهجرة مقابلات مع أكثر من ٢ ٥٠٠ نازح في مواقع حماية المدنيين؛ وأفاد نصفهم تقريباً بأن امرأة أو فتاة في أسرتهم المعيشية قد تعرضت لشكل من أشكال العنف الجنسي والجنساني. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ازداد العنف الجنسي الذي ترتكبه أطراف النزاع بشكل ملفت في عام ٢٠١٧.

٣٣ - وأعطت الوكالات الإنسانية الأولوية للوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما من خلال إشراك المجتمع المحلي، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وتوفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية. وفي نيجيريا، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) سبعة ''فضاءات تمكينية'' جديدة للنازحات وأدارتها، مع التركيز على منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما. وقد تم الاعتناء بأكثر من ٠٠٠ ١١٠ شخص، وتلقى حوالي ٠٠٠ ١٦ شخص دعمًا في أنشطة كسب الرزق. وساعد أيضا إيفاد خبراء مفوضية شؤون اللاجئين المعنيين بقضايا العنف الجنسي والجنساني في بداية حالات الطوارئ على التخفيف من مخاطر هذا العنف وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الحيوية المقدمة للضحايا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة القانونية والدعم لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

هاء - حماية الأطفال

٣٤ - أدى اندلاع النزاعات في جميع أنحاء المنطقة إلى تفاقم حالة حماية الأطفال اللاجئين والنازحين. وشملت المخاطر الضرر البدني والنفسي، والتجنيد القسري، والعنف الجنسي والجنساني، وعمالة الأطفال واختطافهم والاتجار بهم. وفي نيجيريا، استخدم المقاتلون الأطفالَ، لا سيما الفتيات دون سن الخامسة عشرة، بصورة متزايدة في تنفيذ هجمات بالقنابل في المنطقة الشمالية الشرقية. وتواصل اليونيسيف العمل من أجل ضمان إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وفي جنوب السودان، سلمت مجموعات مسلحة مختلفة نحو ٨٠٠ طفل إلى اليونيسيف في عام ٢٠١٨. وظل من الأولويات اقتفاء أثر الأسر ولم شمل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين بأسرهم.

٣٥ - وفي منطقة القرن الأفريقي وحدها، يتعرض نحو ٨,٧ ملايين طفل لخطر سوء التغذية، ويواجهون نقصاً في المياه، ويتعذر عليهم الحصول على الرعاية الصحية، ويُضطرون إلى الانقطاع عن الدراسة. وللمساهمة في تهيئة بيئة آمنة، عززت اليونيسيف وشركاؤها نظم حماية الطفل، وقدمت الدعم النفسي والاجتماعي، ودربت مقدمي الرعاية، وأقامت فضاءات تراعي احتياجات الأطفال يسرت إقامة أنشطة ترفيهية منظمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد أكثر من ٠٠٠ ٣٨٤ طفل لاجئ من هذه الخدمات في منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي دون الإقليميتين.

واو - انعدام الجنسية

٣٦ - أعيد التأكيد على الالتزامات الدولية والإقليمية الرئيسية بالقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا، وتمت متابعتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر تنفيذ خطة عمل بانجول التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن القضاء على حالات انعدام الجنسية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٤، بما في ذلك اعتماد بوركينا فاسو ومالي خطتي عمل وطنيتين للقضاء على انعدام الجنسية. وانضمت بوركينا فاسو أيضا إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١.

٣٧ - وفي اجتماعين عُقدا في جنوب أفريقيا وكوت ديفوار، استعرض الخبراء مشروع بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن الجنسية وانعدام الجنسية ووضعوه في صيغته النهائية، وسيحال هذا المشروع في وقت لاحق

من عام ٢٠١٨ إلى لجنتي الاتحاد الفنيتين الخاصتين المعنيتين بقضايا الهجرة واللاجئين والنازحين وبالعدل والشؤون القانونية، قبل اعتماده من قبل الدول الأعضاء.

٣٨ - واستناداً إلى حملة مفوضية شؤون اللاجئين التي دامت عشر سنوات لإنهاء انعدام الجنسية، قام وزراء خارجية الدول الـ ١٢ الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بالتوقيع على إعلان القضاء على حالات انعدام الجنسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حيث التزموا بالتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بانعدام الجنسية، وإجراء الإصلاح القانوني اللازم عن طريق تكييف القوانين والسياسات الوطنية، وتقوية نظم الأحوال المدنية، ووضع خطط عمل وطنية.

٣٩ - وفي مدغشقر، ونتيجة للتعديلات الأخيرة المدخلة في قانون الجنسية، صدر أكثر من ١ ٣٦٠ شهادة جنسية لأطفال ولدوا لأمهات ملغاشيات وآباء أجانب. وتم توفير التدريب للحكومات بشأن درء حالات انعدام الجنسية والحد منها، بما في ذلك في مملكة إسواتيني وجنوب أفريقيا وناميبيا.

رابعا - الاستجابة الإنسانية والتحديات التنفيذية

ألف - القدرات والقيود

٤٠ - أعاق انعدام الأمن جهود الإغاثة في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، والكاميرون، ومالي، ونيجيريا. وتسبب استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع في وقوع إصابات بين المدنيين. وفي نيجيريا، عرقلت الأعمال العدائية الجارية وصول المساعدات الإنسانية، مما خلّف نقصا في المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي إلى ٠٠٠ ٩٣٠ شخص.

٤١ - فالعقبات البيروقراطية، وضعف البنية التحتية، ومحدودية وجود الشركاء، والقيود المفروضة على التمويل كلها عوامل تقوض تقديم الحماية والمساعدة. وفي عدة بلدان، واجهت المنظمات الإنسانية عوائق أمام استيراد الأدوية المنقذة للحياة والسلع الإنسانية الأخرى، في حين أثرت أيضا عوامل التأخر في تسجيل المنظمات غير الحكومية الشريكة في الاستجابة الإنسانية.

٤٢ - وظهرت مزاعم الاحتيال واختلاس الأموال وسوء التصرف والاستغلال في عدة من العمليات المتعلقة باللاجئين في أفريقيا، مما أدى إلى إجراء تحقيقات واتخاذ تدابير تصحيحية من جانب الوكالات والبلدان المعنية. واتخذت تدابير لتعزيز المساءلة والشفافية ردا على ذلك.

٤٣ - واستجابت الوكالات الإنسانية لحالة طوارئ واحدة من المستوى ٣ على نطاق المنظومة، أعلنتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من التغلب على حالة الطوارئ في نيسان/أبريل ٢٠١٨، لا يزال الوضع حرجًا، مثلما أفاد مجلس حقوق الإنسان مؤخرا[٥]. وقد تم التخطيط للطوارئ المشتركة بين الوكالات في أكثر من ٢٠ عملية قطرية.

(٥) انظر: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23263&LangID=E.

باء – الغذاء والتغذية

٤٤ – أثر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد في العديد من البلدان في المنطقة، مع انخفاض الحصص الغذائية بسبب نقص التمويل في إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والكاميرون. وتلقى ما يقرب من ٣,٣ ملايين لاجئ أقل من المقدار المعياري من المساعدات الغذائية. وبرزت شواغل خطيرة في مجال الحماية، بما في ذلك استخدام استراتيجيات التكيف السلبية، مثل تشغيل الأطفال وممارسة الجنس من أجل البقاء، بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية.

٤٥ – وفي جنوب السودان، تم تفادي مجاعة واسعة النطاق في عام ٢٠١٧ بفضل تحسين وصول المساعدات والاستجابة الإنسانية الضخمة التي جرى تنظيمها. وظل الوضع مترديا واتسم بمستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. وأدى النزاع الطويل في شمال شرق نيجيريا إلى تقويض الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق التي يتعذر وصول المنظمات الإنسانية إليها. وفي الصومال، انتشر انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع بسبب ضعف الإنتاج الزراعي واستمرار الجفاف والخسائر في الماشية.

٤٦ – ومن أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وسعّت الوكالات الإنسانية نطاق التدخلات المنقذة للحياة. ودعمت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وشركاؤهما معالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد. وتم تزويد الأطفال بمكملات الفيتامينات والأغذية المعزَّزة، في حين تم تقديم المشورة للأمهات ومقدمات الرعاية، وتوفير فضاءات آمنة لهن لإطعام أطفالهن.

جيم – المساعدة النقدية والإدماج المالي

٤٧ – زادت مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من استخدام المساعدات النقدية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الحماية، والنهوض برفاه اللاجئين والنازحين والعائدين. ولا يزال برنامج المساعدات النقدية جاريا، وتم تنفيذ بعض أوسع البرامج نطاقا في إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، والصومال، وكينيا. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، صرفت المفوضية نحو ٥٣,٩ مليون دولار نقدا في أفريقيا لتلبية مجموعة من الاحتياجات. ومن هذا المبلغ، تم توفير ٢٨,٢ مليون دولار من خلال الشركاء. وساعد برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٢,٩ مليون شخص[٦] في الفترة بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، و ٤,٧ ملايين شخص في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٨ من خلال التحويلات النقدية.

٤٨ – وتم توظيف استثمارات كبيرة في الاستخدام الاستراتيجي للمساعدات النقدية من أجل تعزيز الإدماج المالي للاجئين وغيرهم ممن تعنى بهم المفوضية من خلال تسهيل وصولهم إلى الحسابات المصرفية والخدمات المالية المتنقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، والصومال، والكاميرون، وكينيا، والنيجر. ومن أجل تعزيز الهياكل الأساسية القائمة، وتوفير الخدمات المالية في المناطق المتأثرة بالنزوح، وجهت مفوضية شؤون اللاجئين دعوة إلى مقدمي الخدمات المالية في ١٦ بلدا في أفريقيا.

(٦) بمن فيهم اللاجئون والعائدون والنازحون والمقيمون في المنطقة.

دال – الصحة العامة

٤٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضررت صحة اللاجئين والنازحين من سوء التغذية الحاد وتفشي الأمراض. وبالتعاون مع الحكومات والجهات الشريكة، أسهمت مفوضية شؤون اللاجئين بنجاحٍ في مواجهة العديد من حالات تفشي الأمراض، بما في ذلك الكوليرا والإسهال المائي الحاد (في كينيا والسودان وأوغندا) والحصبة (في أنغولا) والتيفود (في رواندا) وجدري القرود (في الكونغو). وعززت منظمة الصحة العالمية الخدمات الوقائية والعلاجية فيما يتصل بالتهاب السحايا والكوليرا والملاريا والحمى الصفراء والحصبة وفيروس الإيبولا في منطقة بحيرة تشاد. وظل تفشي الإسهال الحاد والكوليرا الشاغل الرئيسي في منطقة القرن الأفريقي، إذ تم الإبلاغ عن وقوع ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٠ حالة في المنطقة في عام ٢٠١٧. وسُجلت غالبية حالات الإصابة بالكوليرا في الصومال (أكثر من ٠٠٠ ٧٨ شخص، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦).

٥٠ – وكانت التدابير الوقائية فعالة في الحد من انتشار الأمراض، بما في ذلك السل وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وجرى تعزيز الخدمات الشاملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والكشف عن الإصابة به وعلاجه في جمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والكاميرون، والنيجر. وبذلت وكالات الأمم المتحدة الجهود لضمان حصول اللاجئين على الرعاية الصحية والدعوة إلى إدماجهم في النظم الصحية الوطنية. وبُذلت الجهود أيضاً لتعزيز الدعم في مجال الصحة العقلية للاجئين، بما في ذلك عن طريق تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية في أوغندا وجنوب السودان والكونغو. وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والجهات الشريكة الاضطلاع ببرامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بهدف تحسين الظروف الصحية للملايين من الأفراد. وفي عام ٢٠١٧، وفرت مفوضية شؤون اللاجئين خدمات المياه والصرف الصحي إلى ما يقرب من ٤،٢ ملايين شخص في ٣٠ بلداً إفريقياً.

هاء – التعليم

٥١ – استمرت وتيرة تحسن الحصول على التعليم، بما في ذلك عن طريق إدماج اللاجئين تدريجياً في نظم التعليم الوطنية. وقد أُحرز تقدم كبير في إثيوبيا في حالة الأطفال اللاجئين في جميع مستويات التعليم، بما يتسق مع ما تعهدت به الحكومة. وفي جيبوتي، بدأ اللاجئون استخدام المنهاج التعليمي الوطني، في حين خصصت حكومة تشاد ١٠٨ مدارس تقدم خدماتها لمخيمات اللاجئين وخصصت مواقع في نظام التعليم الوطني. أما حكومة أوغندا، فبدعم من اليونيسف ومفوضية شؤون اللاجئين، وضعت خطة استجابة ثلاثية السنوات (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١) لتحقيق الإدماج الكامل للأطفال اللاجئين في نظام التعليم الوطني، ويُتوقع أن يستفيد منها ٠٠٠ ٦٧٥ طفل.

٥٢ – ووسعت مفوضية شؤون اللاجئين والشراكة العالمية من أجل التعليم نطاق الجهود المبذولة من أجل إدماج اللاجئين في خطط التعليم الوطنية المتعددة السنوات، بما في ذلك في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وليبريا، ومالي. وفي عام ٢٠١٧، اختيرت حكومة تشاد لينفَّذ فيها التمويل المعجل المقدم من الشراكة العالمية من أجل تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين في مجال التعليم في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٥٣ - ويسرت اليونيسف وشركاؤها الحصول على التعليم الجيد لأكثر من ٠٠٠ ٣٢٧ من اللاجئين الأطفال والمراهقين في بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، ورواندا، والصومال، وكينيا. وبمساعدة من مؤسسة فودافون، قدمت تكنولوجيا المعلومات خدمات التعلم الرقمي إلى مخيمات اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وكينيا. وبفضل التعلم عن طريق الإنترنت الذي يجمع بين المنابر الرقمية وطرق التدريس التقليدية في الأقسام، استفاد اللاجئون في تشاد، ورواندا والسودان، وكينيا، وملاوي، من خدمات التعليم العالي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعتمدت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إعلان وخطة عمل جيبوتي بشأن تعليم اللاجئين، التزمت بموجبه الدول بإدماج اللاجئين في خطط التعليم الوطنية بحلول عام ٢٠٢٠. وشملت الالتزامات الأخرى للهيئة الحكومية الدولية المذكورة وضع معايير إقليمية لجودة التعليم وتنمية مهارات اللاجئين على الصعيد الإقليمي، إلى جانب اعتماد البرامج التعليمية والمصادقة عليها. وتضمّن إعلان نيروبي والدعوة إلى العمل بشأن التعليم، الصادران في نيسان/أبريل ٢٠١٨، التزامات إضافية لجعل النظم التعليمية أكثر شمولاً للاجئين، تماشياً مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

٥٤ - ولم يزل الحصول على التعليم ضيقَ النطاق في بعض البلدان بسبب النزاع والحواجز الأخرى، مثل انهيار النظم الوطنية، وتدمير المرافق وفقدان المدرسين، والافتقار إلى وثائق الهوية وعدم القدرة على دفع الرسوم الدراسية. ولا يزال حوالي ٨،٧ ملايين من اللاجئين والأطفال النازحين في حاجة إلى خدمات التعليم.

واو - المأوى وسبل العيش

٥٥ - تتزايد احتياجات اللاجئين والنازحين من حيث المأوى في أفريقيا، ومعظمها بسبب حالات النزوح الجديدة؛ فقد أحصت الأمم المتحدة والجهات الشريكة مليون لاجئ وأكثر من ٩ ملايين من النازحين الذين يوجدون في حاجة ماسة إلى المساعدة المتصلة بالمأوى. وبالنظر إلى أن حوالي ٦٠ في المائة من اللاجئين في أفريقيا يعيشون في المناطق الحضرية، ثمة حاجة إلى تحولٍ في استراتيجيات الاستجابة من أجل معالجة مشاكل الفقر الحضري وأوجه الضعف. وفي سياق النزوح، تدعم المجموعة العالمية المعنية بتوفير الملاجئ هذه الاستجابات، وتنسق بين ٢٦٩ من الجهات الشريكة وتدير أكثر من ١٣٠ مليون دولار من التمويل.

٥٦ - وتتوجه الجهود الرامية إلى إتاحة فرص الوصول إلى سوق العمل وتشجيع الإدماج الاقتصادي إلى كل من اللاجئين، من خلال مساعدتهم على تعزيز الاعتماد على الذات، والمجتمعات المحلية المضيفة على حد سواء. وبالنسبة للنساء والفتيات المشردات بوجه خاص، فإن الجهود المبذولة في المجال الإنساني التي تركز على القدرة على الصمود والاعتماد على الذات تتيح لهن التمكين والمشاركة النشيطة والاضطلاع بدور قيادي في المساعدة على سد الفجوة بين الاستجابة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠١٧، عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين تعاونهما بشأن برامج سبل العيش، بما في ذلك برامج النقد مقابل العمل، والتدريب المهني وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان. وفي السودان، استفاد من الدعم أكثر من ٤٠٠ ٩٥٨ شخص، بمن فيهم النازحون والعائدون وأفراد المجتمعات المضيفة، في مجالات الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة والتدريب على مهارات مباشرة الأعمال الحرة.

٥٧ - وتماشياً مع إعلان نيويورك، تعمل منظمة العمل الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين على تحسين إمكانية الوصول إلى سوق العمل وتشجيع التنمية الاقتصادية للجميع. وفي إثيوبيا، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة في نيسان/أبريل ٢٠١٨ لدعم تفعيل برنامج إثيوبيا للفرص الاقتصادية وتطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين على الصعيد الوطني من أجل تيسير فرص سبل العيش والوصول إلى سوق العمل. وساهم برنامج الأغذية العالمي في تطبيق الإطار المذكور في أوغندا عن طريق تعزيز سبل عيش اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال برنامج دعم الزراعة والأسواق.

٥٨ - وواصلت المفوضية تشجيع ''نهج التخرج'' في أوغندا، وبوركينا فاسو، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وموزامبيق، وهو نهج يستهدف اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة الذين يعيشون في فقر مدقع. وشرعت أيضاً في تنفيذ مبادرة لإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق والتصميم والتمكين، وهي مبادرة تربط الحرفيين من اللاجئين بالأسواق في بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

٥٩ - وقدم القطاع الخاص الدعم في معالجة مشكلة النزوح، بما في ذلك عن طريق برامج سبل العيش. أما المشروع الذي تدعمه مؤسسة أيكيا في مخيم اللاجئين دولو أدو في إثيوبيا فقد ساعد اللاجئين على الانتقال من الاعتماد على المساعدة إلى الاعتماد على الذات، من خلال تنويع سبل العيش لهم وللمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

زاي - أمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية

٦٠ - لم يزل العنف وعدم الاستقرار يعرقلان إيصال المساعدات الإنسانية. ففي عام ٢٠١٧، وقعت ١٤٥ حادثةً تضرر منها العاملون في المجال الإنساني من الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها. وقُتل ما مجموعه ٦٠ من الموظفين الوطنيين و ٦ من الموظفين الدوليين. واختُطف ٣٦ من الموظفين الوطنيين و ٧ من الموظفين الدوليين.

٦١ - ووقعت أشد الحوادث من حيث الوفيات والإصابات في صفوف العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ونيجيريا والصومال. ففي جنوب السودان، قُتل ١٠٧ من العاملين في مجال الإغاثة منذ بداية النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بمن فيهم ٣٠ شخصاً في عام ٢٠١٧ و ٩ أشخاص في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨.

خامسا - إنهاء التشريد القسري

٦٢ - يتطلب حل مشكلة النزوح مزيجاً من الحلول، بما في ذلك - بالنسبة للاجئين - الحلول الدائمة التقليدية الثلاثة المتمثلة في العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين والإدماج المحلي، وكذلك السبل التكميلية للإقامة القانونية في بلدان ثالثة. وبالنسبة للنازحين، تشمل الحلولُ العودةَ والإدماج المحلي والتوطين في مكان آخر من البلد. وعلى الرغم من أن الإخفاق في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في أفريقيا أدى إلى تقدم محدود نحو إيجاد الحلول، فقد تحققت عدة تطورات هامة في هذا الصدد.

٦٣ - وتماشياً مع الالتزامات الواردة في إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة، اعتمدت الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية خريطة الطريق وإطار النتائج المتعلقين بخطة عمل نيروبي في سبيل دعم الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول الدائمة. فوضعت نهجاً إقليمياً شاملاً يرمي إلى تهيئة بيئة مؤاتية

للعودة الطوعية والمستدامة؛ وتعزيز الحلول الدائمة من خلال الحفاظ على حيز الحماية وتشجيع الاعتماد على الذات وإدماج اللاجئين في بلدان اللجوء؛ وتعزيز التعاون دون الإقليمي والدولي.

ألف – العودة الطوعية

٦٤ – تمثل العودة الطوعية التي تستند إلى قرار مستنير الحلّ المفضل لدى كثير من اللاجئين. ففي عام ٢٠١٧، دعمت المفوضية العودة الطوعية للاجئين إلى الصومال (٠٠٠ ٤١)، ورواندا (٠٠٠ ١٨)، وبوروندي (٠٠٠ ١٣)، وكوت ديفوار (٣٠٠ ٨)، وعادت أعداد قليلة إلى مالي والسودان. وعاد طوعياً أيضاً حوالي ٨٠٠ ٢٨٢ من النيجيريين و ٦٠٠ ٧٨ من اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من هشاشة الظروف في هذين البلدين. وفي إثيوبيا، عاد أكثر من ٠٠٠ ٥٥ من النازحين المتضررين من النزاع في منطقة أوروميا أو استقروا في أماكن أخرى من البلد.

٦٥ – وساهم تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين على حالة اللاجئين الصوماليين في تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن وبناء قدرات الحكومة ودعم خطة التنمية الوطنية للبلد. ونظمت حكومة الصومال منتدى وطنياً بشأن الحلول الدائمة للاجئين والعائدين والنازحين، في وقت يستمر فيه العمل على مبادرة الحلول الدائمة. وبدعم من صندوق بناء السلام، نُفذ المشروع العابر للحدود بين كينيا والصومال من أجل تحسين إعادة إدماج العائدين في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المراقبة بعد العودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ سعياً إلى تحديد مواصفات اللاجئين العائدين من الصومال وتحسين فهم احتياجاتهم.

٦٦ – أما اللجنة الثلاثية المعنية بإعادة اللاجئين البوروندیين إلى وطنهم طواعية، التي تضم حكومتي بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، إلى جانب مفوضية شؤون اللاجئين، فقد واصلت جهودها الرامية إلى تيسير العودة الطوعية. وسُجل أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من اللاجئين الراغبين في العودة إلى بوروندي في برنامج يستهدف عودة ٠٠٠ ٧٢ شخصٍ. وفي الوقت نفسه، فإن البرنامج الذي يشترك في تنفيذه المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة، يشجع على تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة، ويركز على الوصول إلى العدالة والخدمات الاجتماعية، وسيادة القانون، وتحسين الأمن وفرص كسب الرزق والسكن، وحقوق الأرض والملكية.

٦٧ – ومن أجل دعم الاستدامة، تعاونت وكالات المساعدة الإنسانية مع الجهات الشريكة في مجال التنمية وبناء السلام. وأُدمج النازحون في جمهورية أفريقيا الوسطى واللاجئون من أفريقيا الوسطى في البلدان المجاورة في الدراسة الاستقصائية للتصورات على الصعيد الوطني بشأن العدالة والأمن والسلام التي من المتوقع أن تستنير بها جهود بناء الدولة. وتعمل المفوضية والجهات الشريكة على تعزيز سبل حصول العائدين على السكن والأرض والملكية. وفي السودان، يعمل برنامج مشترك للأمم المتحدة على تعزيز قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك من خلال آليات تسوية المنازعات، وإعادة إرساء نظام العدالة الجنائية في المناطق التجريبية لعودة النازحين.

باء – الاندماج المحلي

٦٨ – أتاحت عدة بلدان إمكانية الاندماج المحلي للاجئين، بما في ذلك من خلال منحهم المركز القانوني الدائم والجنسية، على النحو المتوخى في المادة ٣٤ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

ومنحت غينيا – بيساو الجنسية للاجئين السنغاليين الذين يعيشون في حالة طال أمدها، ونفذت زامبيا قرار منح الإقامة الطويلة الأجل إلى اللاجئين الروانديين السابقين. وفي سياق إعلان نيروبي، تعهدت إثيوبيا وكينيا بإدماج فئات معينة من اللاجئين.

جيم – إعادة التوطين

٦٩ – لا تزال إعادة التوطين بمثابة أداة حماية حاسمة لتلبية احتياجات بعض فئات اللاجئين الأشد ضعفاً في أفريقيا. فبعد زيادة مستمرة في طلبات إعادة التوطين من أفريقيا في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦، انعكس الاتجاه في عام ٢٠١٧، إذ لم يكد يتجاوز عدد اللاجئين الذين قدموا طلبات إعادة التوطين ٥٠٠ ٢١ شخص، وذلك بسبب انخفاض في الأماكن المتاحة – وهو انخفاض بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وانخفضت أيضاً حالات المغادرة نحو بلدان إعادة التوطين من ٩٠٠ ٣٨ حالة في عام ٢٠١٦ إلى ٨٠٠ ١٥ حالة في عام ٢٠١٧. وتعلق حوالي ٦٠ في المائة من مجموع الطلبات المقدمة من المنطقة بلاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يليهم اللاجئون من إريتريا فالصومال ثم السودان.

٧٠ – وأنشئ في آب/أغسطس ٢٠١٧ الفريق الأساسي المعني بتعزيز إعادة التوطين والمسارات التكميلية على طول الطريق المركزية للبحر الأبيض المتوسط. وهذا الفريق الذي يتكون من دول إعادة التوطين، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية شؤون اللاجئين، يسعى إلى حشد الدعم من أجل إعادة توطين اللاجئين الأشد ضعفاً والحد من حركات النزوح الخطيرة عبر البحر الأبيض المتوسط. أما البلدان الـ ١٥ ذات الأولوية المستقبلة للاجئين، التي يتسع نطاقها لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهي إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، والكاميرون، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والنيجر. بيد أن الاستجابة كانت متواضعة؛ فمن بين مواقع إعادة التوطين الـ ٠٠٠ ٤٠ التي طلبتها المفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لم يتم التعهد إلا بحوالي ٠٠٠ ٢٥ موقع.

دال – المسارات التكميلية

٧١ – يمكن للمسارات التكميلية المتمثلة في الإقامة القانونية أن توفر فرصاً إضافيةً لإيجاد حلول دائمة للاجئين. فبإمكان اللاجئين بفضل تعلم مهارات جديدة، والمساهمة في سوق العمل، والحصول على التعليم أو الالتحاق بأفراد الأسرة في بلد ثالث، أن يتمتعوا بإقامة آمنة وقانونية في مكان يلبي احتياجاتهم من الحماية الدولية. وعلى الرغم من أن اللاجئين يواجهون الكثير من العوائق والتحديات في الوصول إلى المسارات التكميلية – من قبيل الحصول على تصاريح الخروج أو تأشيرات الدخول أو وثائق السفر أو الوفاء بمعايير الأهلية الصارمة – فقد أُحرز تقدم كبير في أفريقيا في عام ٢٠١٧. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن اعتماد بروتوكول الاتحاد الأفريقي الملحق بمعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار، سييسر المسارات التكميلية.

سادسا – الشراكات والتنسيق

ألف – التعاون بين الوكالات

٧٢ – يعتبر نموذج تنسيق شؤون اللاجئين هو الإطار الذي تسترشد به المفوضية في تنسيق أنشطة التخطيط التنفيذي وتعبئة الموارد في حالات اللجوء. وفي إطار الاستجابة الإنسانية العامة، وضع المنسقون الإقليميون لشؤون اللاجئين المعنيون بحالات اللجوء في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ونيجيريا خططا للاستجابة لاحتياجات اللاجئين على الصعيد الإقليمي، هيأت منصة مشتركة تتيح للشركاء تخطيط استجابتهم لاحتياجات اللاجئين والتخطيط لها وجمع الأموال لفائدتها. وتوضح خطط الاستجابة لاحتياجات اللاجئين على الصعيد الإقليمي الاستراتيجية المنسقة لنحو ١٨٠ من الشركاء على مستوى ١٥ بلدا للتصدي لأزمات اللاجئين الرئيسية في أفريقيا. وتحت إشراف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق وضع خطط الاستجابة الإنسانية المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الاستجابة لاحتياجات النازحين. ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٧ لم تتجاوز نسبة النداءات الإنسانية واستراتيجيات العمل الإنساني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتضمن تحليلا جنسانيا ٢٨,٦ في المائة[٧]. ولتلبية احتياجات الأشخاص الذين نزحوا من جراء النزاع، يوصى بأن تُجمع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس والسن، وأن تُستخدم في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية.

٧٣ – وتقع مسؤولية تنسيق الاستجابة المشتركة بين الوكالات لاحتياجات النازحين على عاتق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومنظومة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتتولى مجموعة الحماية كفالة محورية الحماية في الاستجابة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٧، أسهمت المجموعة العالمية للحماية في تقديم الاستجابة في إثيوبيا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا. وقامت مجموعات تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، التي تشترك في قيادتها مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بدعم الاستجابة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والنيجر ونيجيريا. وركزت المجموعة العالمية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات على بناء قدرات الجهات المستجيبة المحلية في ميداني التنسيق والإدارة من خلال تنظيم التدريب على نطاق القارة في المغرب والسنغال.

باء – الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

٧٤ – نُفذ معظم برامج الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية على نطاق نحو ٤٨ عملية قطرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية من الأمور الحاسمة في تنفيذ البرامج المنقذة للحياة، وإيصال المساعدات، وتحقيق الحماية وتقديم الحلول، وبذل جهود الدعوة.

(٧) على النقيض من ذلك، بلغت نسبة النداءات الإنسانية واستراتيجيات العمل الإنساني على الصعيد العالمي التي تتضمن تحليلا جنسانيا ٥٣,٨ في المائة.

٧٥ - واضطلعت المنظمات غير الحكومية أيضا بدور مهم في تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، ووضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، في إطار نهج يشمل المجتمع كله. وتشارك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في آليات تيسير إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين التي تقودها الحكومات، مما يعزز خبراتها التقنية ومعرفتها المحلية واتصالاتها بالمجتمعات المحلية المتضررة. ففي أوغندا، على سبيل المثال، انتدبت المنظمات غير الحكومية محلل سياسات لدى أمانة إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين بمكتب رئيس الوزراء. وأسهمت أمانة مبادرة الحلول الدائمة، وهي ائتلاف يضم ١٢ منظمة غير حكومية، في تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في شرق أفريقيا، بما في ذلك القرن الأفريقي.

جيم - التعاون الإنمائي

٧٦ - أحرز تقدم في التصدي للنزوح القسري من خلال التخطيط والتعاون الإنمائيين. وعُزز التعاون مع مجموعة البنك الدولي من خلال عدد متزايد من الأنشطة المشتركة على الصعيد الميداني، ويشمل ذلك المناطق التي نفذت فيها المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للمجموعة ١٨ نافذة فرعية للاجئين والمجتمعات المضيفة. ودعما لهذا المسعى، استكشفت سلسلة من البعثات المشتركة بين البنك الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين السبل المبتكرة للانضمام إلى النظم الإنسانية والنظم الإنمائية على الصعيد القطري في تحقيق فوائد مستدامة للمجتمعات المحلية. وتمت الموافقة على تمويل إثيوبيا (بمبلغ قدره ٢٠٢ مليون دولار لتوفير الفرص الاقتصادية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة)، وأوغندا (بمبلغ قدره ٣٦٠ مليون دولار لتمويل الهياكل الأساسية ومبلغ قدره ٣٣٥ مليون دولار لأغراض إدارة المياه من أجل تحسين تقديم الخدمات)، والكاميرون (بمبلغ قدره ٢٧٤ مليون دولار من أجل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية).

٧٧ - وبدعم من المجتمع الدولي، تتوخى خطة التنمية الوطنية الثانية في أوغندا إدماج اللاجئين في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية من خلال خطة تحويل المستوطنات التي وضعتها الحكومة، التي يساندها أيضا إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٨ - وجرى تعميق التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، استنادا إلى دراستها المعنونة ''كاكوما بوصفها سوقا'' التي تزود القطاع الخاص ببيانات تتيح اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن توفير السلع والخدمات والعمالة في المناطق المضيفة للاجئين. وستجري المؤسسة دراسات مماثلة في بلدان أفريقية أخرى تستضيف اللاجئين.

٧٩ - وانطلاقا من روح النهج الطويلة الأجل المتبعة في مجال التنمية المستدامة، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من المشاريع في عدة بلدان ينفذ فيها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. ففي زامبيا، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة على برنامج لدعم الإدماج المحلي للاجئين الأنغوليين السابقين والروانديين. ويتيح البرنامج للاجئين السابقين الذين يحصلون على إقامة دائمة في زامبيا، الحصول على الأراضي والمشاركة في الفرص المدرة للدخل، جنبا إلى جنب مع المجتمعات المحلية المضيفة. ويعمل مشروع مجتمعي في إثيوبيا، تنفذه الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشرطة الأمم المتحدة، على دعم التماسك الاجتماعي وضبط الأمن في المناطق التي تضم الكثير من اللاجئين.

٨٠ - وأسهمت المديرية العامة للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي التابعة للمفوضية الأوروبية في النهج الإقليمي المتبع للتعامل مع حالة اللاجئين في الصومال. ووسعت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي نطاق الدعم الذي تقدمه إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال نهج قائم على أساس المناطق في شمال أوغندا. وقُدم الدعم أيضا من الوزارات والوكالات الإنمائية في إسبانيا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا. وظلت المشاركة الموسعة من جانب الجهات الفاعلة الإنمائية على نحو يكمل الجهود الإنسانية محور تركيز رئيسي في وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

دال - الشراكات مع المنظمات الإقليمية

٨١ - اضطلعت المنظمات الإقليمية بدور بالغ الأهمية في التصدي لهذه التحديات، وتعزيز الحلول المقدمة للسكان النازحين في أفريقيا. واضطلعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بدور أساسي في دعم وضع إطار التعاون الإقليمي بشأن حالة اللاجئين الصوماليين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استضافت الهيئة، بالاشتراك مع حكومة جيبوتي، الاجتماع الإقليمي الأول لوزراء التعليم.

٨٢ - ولا يزال الاتحاد الأفريقي شريكا رئيسيا في معالجة حالة اللاجئين والعائدين والنازحين في أفريقيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقد الاتحاد الأفريقي ندوته الإنسانية الخامسة في نيروبي لبناء رؤية مشتركة للحماية والتضامن وتقديم الحلول لحالات اللجوء التي طال أمدها وتحركات اللاجئين الواسعة النطاق في أفريقيا وتبادل الدروس المستفادة من تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. واستثمر مصرف التنمية الأفريقي في عدد من الدول الهشة، في مجالات دعم التعليم، وتعزيز المؤسسات، وتحسين الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوضع مشروع إطار السياسات الإقليمية المتعلقة بإدارة اللاجئين وملتمسي اللجوء، ومواءمته مع إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين. وحافظت الشراكات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على قوتها، مما أدى إلى إحراز العديد من أوجه التقدم في معالجة حالات انعدام الجنسية.

سابعا - التمويل

٨٣ - في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨، خصص منسق الإغاثة الطارئة مبلغ ٢٣٤ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم أنشطة إنقاذ الحياة في ١٦ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأتاح مبلغ يقدر بنحو ١٩٦ مليون دولار تقريبا من هذا التمويل تقديم المساعدة الإنسانية في إطار التصدي لأزمات النزوح في ١٣ بلدا. وشملت هذا التمويل مخصصات مقدمة من نافذة الاستجابة السريعة التابعة للصندوق (بمبلغ ٨٨ مليون دولار) ونافذة تمويل الطوارئ الناقصة التمويل (بمبلغ ١٠٨ ملايين دولار). وشملت مخصصات الصندوق خلال هذه الفترة ٧٨ مليون دولار لمساعدة النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللاجئين الكونغوليين الذين فروا إلى أوغندا، وبوروندي، وزامبيا. وخصص نحو ٢٠ مليون دولار أيضا لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى السكان النازحين من جمهورية أفريقيا الوسطى.

٨٤ - وتلقت وكالات المعونة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر مبلغ تمويل (٦٦ مليون دولار) لزيادة حجم المساعدة المقدمة إلى الأشخاص المتضررين من الحالة في الشرق وفي منطقة كاساي، وكذلك

استدامة الأنشطة الإنسانية البالغة الأهمية للسكان المتضررين في البلد. وجاء بعدها في الترتيب أوغندا (٢٣ مليون دولار)، والسودان (١٩ مليون دولار)، وتشاد (١٨ مليون دولار)، والكاميرون (١٠ ملايين دولار)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (١٠ ملايين دولار)، وإثيوبيا (١٠ ملايين دولار)، ونيجيريا (١٠ ملايين دولار)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١٠ ملايين دولار). وكانت القطاعات التي تلقت أكبر قدر من الدعم المالي هي المساعدة المتعددة القطاعات للاجئين (٣١ مليون دولار)، والمساعدة الغذائية (٣٠ مليون دولار) والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (٢٣ مليون دولار).

٨٥ - وخلال عام ٢٠١٧، خصصت الصناديق القطرية المشتركة في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال ونيجيريا مبلغا قدره ٣٢٧ مليون دولار لدعم الأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، خصصت هذه الصناديق القطرية المشتركة مبلغا قدره ١٥٦ مليون دولار في هذا الصدد.

٨٦ - وأدى نقص التمويل إلى تقييد العمل الإنساني على عدة جبهات. ولم تمول إلا نسبة ٤٩ في المائة من ميزانية المفوضية لعام ٢٠١٧ البالغة ٢ ٩٢٥,٢ مليون دولار والتي اشتملت على ميزانية تكميلية لحالات الطوارئ غير المتوقعة. وأدى ذلك إلى تخفيض الخدمات، مثل الرعاية الصحية والتعليم، والتأثير على رصد أنشطة الحماية ودعم أسباب المعيشة. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى حشد التمويل لمختلف خطط الاستجابة الإقليمية لاحتياجات اللاجئين، ظل التمويل غير كاف لخطط الاستجابة الإقليمية لاحتياجات اللاجئين في بوروندي (٢١ في المائة) وجنوب السودان (٣٤ في المائة). وعانى العديد من خطط الاستجابة الإنسانية نقصا شديدا في التمويل: فقد تلقت الحالة في بوروندي ١٩,٣ في المائة من الاحتياجات (١٤١,٨ مليون دولار) ولم تتلق الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى سوى ٢٢,٥ في المائة (٥١٥,٦ مليون دولار).

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٧ - من الاتجاهات التي تبعث على القلق الشديد تزايد النزوح القسري في أفريقيا واستمرار النزاع، مما يحول دون عودة ملايين السكان إلى ديارهم. وفي الوقت نفسه، تساهم الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في إقامة مبادرات جديدة لتعزيز الحماية والحلول وتخفيف العبء الواقع على المجتمعات المضيفة.

٨٨ - ويسهم تعزيز التآزر والتنسيق والشراكات الراسخة في نهج يشمل المجتمع كله، في زيادة فعالية واتساق الاستجابة المقدمة للتصدي للنزوح. ويجدر الثناء على قيادة البلدان المضيفة في اتباع نُهج شاملة، وهي تبرر زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي. ويتيح تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية فرصة في حياة أفضل للاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة. وتساهم السياسات والقوانين الشاملة للجميع التي تسنها الدول وتدعم حرية التنقل، والحق في العمل، وزيادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، في تعزيز القدرة على الصمود وسبل العيش.

٨٩ - وأحرز تقدم كبير في وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي سيعمل على دعم هذه الاتجاهات وتعزيزها ومواصلة ترسيخها من خلال الجهود التعاونية التي يبذلها المجتمع الدولي. وفي الواقع، ظل التعاون الدولي الرامي إلى التصدي للتحديات الرئيسية للمساعدة الإنسانية في صميم المناقشات المفضية إلى وضع الاتفاق العالمي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار:

(أ) جميع الدول مدعوة إلى تقديم دعم فعال لاعتماد وتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يهدف إلى تحسين الاستجابات الدولية لحالات اللجوء الواسعة النطاق من خلال تخفيف الضغط على الدول المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، وتوسيع نطاق الحصول على الحلول المقدمة من بلدان أخرى، ودعم الظروف في البلدان الأصلية التي تمكن اللاجئين من العودة بأمان وكرامة؛

(ب) وجميع الدول مدعوة إلى التصدي للأسباب الجذرية للنزوح وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في أفريقيا من أجل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في منع نشوب النزاعات وتخفيف المعاناة الإنسانية؛

(ج) وجميع الأطراف مدعوة إلى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بسبل منها حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان – ولا سيما العنف الجنسي والجنساني؛

(د) وبالنظر إلى أن مبدأ عدم الإعادة القسرية المكرس في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، يعتبَر قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، تذكَّر جميع الدول بالتزامها باحترام الحق في اللجوء والإبقاء على حدودها مفتوحة للأشخاص الفارين من النزاع والاضطهاد. وبالمثل، فإن الدول مدعوة إلى ضمان أن تكون حركات العودة إلى الوطن آمنة وتراعي الكرامة وتتسم بالطوعية؛

(هـ) وجميع الدول والجهات الأخرى غير الدول مدعوة إلى تيسير الوصول السريع وبلا عوائق إلى اللاجئين والنازحين وغيرهم من ضحايا النزاعات؛ واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية العاملين في المجال الإنساني؛ وكفالة الطابع المدني والإنساني للجوء؛

(و) وتُشجع الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ على أن تبادر إلى ذلك، وأن تعمل على تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ز) وإقرارا بأهمية مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، تشجَّع الدول الأعضاء على أن تقوم، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان نيويورك ومؤتمر قمة القادة المعني باللاجئين؛ وتقديم الدعم الكامل لتطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في أفريقيا؛

(ح) وتُشجع الدول على دعم الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة وسيادة القانون، وتعزيز الإدماج والتنمية المستدامة، تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، بسبل منها الانخراط في شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة الإنمائية؛

(ط) واستشرافا للذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية كمبالا، فإن الدول الأفريقية التي لم توقع أو تصدق بعد على هذا الصك القانوني، مدعوة إلى أن تدمجه بالكامل في القانون المحلي

حتى يتسنى تنفيذه بفعالية على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن الأطراف مدعوة إلى الحد من ضعف الأشخاص النازحين وإفقارهم وتهميشهم عن طريق النظر في الخيارات المتاحة للاندماج أو التوطين على الصعيد المحلي في جزء آخر من البلد، في حالة استحالة العودة؛

(ي) وتُشجع جميع الأطراف على منح الأولوية للتعليم وسبل العيش في أي استجابة إنسانية من أجل الحيلولة دون سقوط أجيال من اللاجئين والنازحين في براثن الفقر وتمكينهم من الإسهام في تنمية بلدانهم في المستقبل؛

(ك) وجميع الأطراف مدعوة إلى تعزيز المساءلة إزاء النازحين، بسبل منها التخفيف من مخاطر الغش وسوء السلوك والاستغلال؛

(ل) والجهات المانحة مدعوة لضمان توافر التمويل الكافي والمرن والذي يمكن التنبؤ به للمساعدة على تلبية الاحتياجات غير المسبوقة للاجئين والنازحين في أفريقيا، وكفالة توفير تمويل متعدد السنوات يتسم بالمرونة ويتجاوز الفجوة بين الاستجابة الإنسانية والمساعدة الإنمائية.